العدد (2027) السنة الثامنة - السبت (29) كانون الثاني 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

التعليم العالي تصفها بـ"المشبوهة" وتصر على عدم الاعتراف بها

الجامعات المفتوحة والدراسة عن بعد بين التهديد باغلاقها ورغبة الكثير باستمرارها

جدل واعتراضات اثيرت بشأن تشكيل لجنة من مجلس الوزراء للعفو عن مزوري الشهادات الجامعية، و بدوره فقد برر الجانب الحكومي هذا الامر بالقول بان عدداً من صغار الموظفين قد غرر بهم وقاموا بتزوير شهاداتهم، والبعض الاخر اضطر الى تزويرها حتى"يعيش" على حد تعبير مسؤولين في الحكومة. وبغض النظر عن هذه التبريرات او تلك ، فان الامر الاكتر غرابة في هذا الامر ان الفكرة جاءت من قبل وزارة التربية، وهي احدى المؤسسات الرئيسية والمحورية في سلك التعليم والمسؤولة عن تنشئة جيل واعد يساهم في بناء البلد. بعض الاكاديمين والسياسين والاوساط الشعبية نظروا للامر من زاوية علمية واخلاقية فشككوا بالغاية الحقيقية وراء تشكيل هذه اللجنة التي اعتبرها البعض تغطية على بعض البرلمانيين والوزراء الذين تثار علامات استفهام كبيرة على بقائهم في مواقعهم رغم ما يقال عن تعمدهم تزوير شهاداتهم.

وائل نعمة..... تصوير: أدهم يوسف

طلبة الجامعات الحكومية

وبين حالات التزوير تلك واندفاع البعض المشروع للحصول على شهادة تؤهله للحصول على فرص عمل يثار اكثر من تساؤل.

فقد استغرب الكثير من الطلاب اصرار وزارة التعليم العالي والحكومة على عدم الاعتراف بالجامعات المفتوحة والدراسة عن بعد، مقارنين بين لجوء بعض المسؤولين للتزوير في الحصول على الشهادة والجهود التي تبذل لاعفائهم من العقوبة،وبين رغبة الكثير للدراسة والحصول على شهادة حتى لو كانت عن بعد، دون ان يجدوا من يدافع عنهم.

فمن المعروف انه قد انتشرت قبل سنوات الكثير من المؤسسات التعليمية الأهلية المملوكة للقطاع الخاص بعد إن كانت أغلبها حكراً للدولة مع وجود بعض الاستثناءات القليلة، وكان ان وجدت الجامعات المفتوحة هي ايضا مكانا بين زحمة الكليات فاصبحت الأكثر رواجا هذه الأيام بعد الحكومية التي تعطي لدارسيها الشهادات العليا(الماجستير والدكتوراه)، اضافة الى البكالوريوس.

الجامعات المفتوحة تحمل أسماء رنانة مرتبطة بدول أوروبية وبأسماء جامعات عريقة ومعروفة بتاريخها العلمي ورصانتها،ك"سانت كلمنتس"،الجامعة الهولندية المفتوحة، والجامعة الأمريكية العربية،الجامعة الدنماركية العربية وغيرها كثير، وجميعها تمنح شهادات دراسية موثقة من الجامعات الأم التي تنتمي إليها.

بالمقابل أكدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مناسبات عدة عدم اعترافها بالجامعات المفتوحة كافة عادة دورها ساندا لعملية التعليم وتعتبر شهادتها كشهادة مهنية موصية الطلبة من التحقق من الكليات التي يرومون الدراسة فيها من ناحية الشروط والضوابط التي وضعتها الوزارة.

رفض ومطالبة باغلاقها

بيان سابق لوزارة التعليم اكد " ان بعض الجامعات العراقية دخلت ضمن التصنيفات العالمية والعمل جار للارتقاء بالمستوى التعليمي في العراق، وان جميع الجامعات العراقية في السنوات القريبة القادمة ستكون ضمن تلك التصنيفات. يذكر أنه هناك ثماني جامعات تم استحداثها وحصلت على موافقة مجلس الوزراء وهناك سبع جامعات ستستحدث في المستقبل القريب.

كما وصفت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعات التعلم عن بعد بأنها اماكن "مشبوهة"، داعية وزارة الداخلية الى الحزم في إغلاقها.

ففي تصريح صحفي سابق للمكتب الاعلامي في الوزراة اشار الى ان جامعات التعلم عن بعد هي "بؤرة للنصب والاحتيال" على الطلبة، لافتا الى ان نظام "التعلم عن بعد" غير معترف به في اغلب الدول العربية.

واشار المكتب الى ان امر اغلاق هذه الجامعات في العراق صدر من الامانة العامة لمجلس الوزراء، مضيفا ان الوزارة اتهمت بالسكوت عن وجود هذه الجامعات برغم العديد من المخاطبات الرسمية التي رفعتها الى الامانة العامة بهذا الشأن،وان الوزارة طالبت وزارة الداخلية باغلاق الجامعات بعد صدور الامر والتعامل بحزم مع هذا الموضوع حفاظا على حقوق الطلبة والاساتذة.

واللافت في الامر انه وبرغم مناشدات وزارة التعليم لمرات عدة اغلاق تلك الجامعات فان الجهات الامنية ترفض الانصياع الى الاوامر،بالمقابل تسارع وبشكل غريب الى اغلاق النوادي الترفيهية والمنتديات الثقافية في بغداد والمحافظات،وهذا ما يعطي مصداقية لما يروجه البعض من ان السبب يعود لعلاقة تلك الجامعات بعدد من المسؤولين الذين يدرسون فيها و وبالتالي فليس من مصلحتهم دفع القوات الامنية لاغلاقها.

من جانب اخر لفت المكتب الاعلامي لوزارة التعليم الى عدم وجود قانون ينظم اليات الادارة وضوابط القبول في هذه الكليات والجامعات او التعامل مع الشهادات الممنوحة من قبلها الى الطلبة، مؤكدا ان الوزارة تحاول قدر الامكان نزع الصفة القانونية عن هذه المؤسسات.

شروط الجامعات الحكومية

لمى محمد من بغداد(٢٥عاما)، قررت الدراسة في الجامعة المفتوحة، فقد تخرجت من جامعة بغداد بمعدل لا يؤهلها لإتمام الدراسة العليا، وكانت درجاتها في السنتين الأخيرتين مرتبكة ما جعلها تفقد الأمل بإكمال الدراسات العليا، فوجدت في الدراسة المفتوحة فرصة لتحقيق حلمها، حيث القبول فيها يغض الطرف عن المعدل أو العمر أو سنة التخرج.

فيما ذهبت هدى (٢٦ عاما) إلى غير ما ذكرته سابقتها" منذ تخرجي من الجامعة المستنصرية من كلية الاداب قبل اربع سنوات وأنا أطمح لإتمام دراستي العليا، ولكن الظروف الأمنية التي كانت تشهدها بغداد منعتني من الخروج، ووالدي كان يرفض فكرة إتمام الدراسة وسط اجواء امنية غير مستقرة. فوجدت (هدى) الدراسة المفتوحة هي الحل الوحيد لتحقيق حلمها في الاستمرار بالدراسة،وهي تدرس الماجستير في القانون في جامعة «سانت كلمنتس» البريطانية للتعليم المفتوح، والتي فتحت فرعا لها في بغداد.

وتضيف هدى" كثيرات من زميلاتي يدرسن في جامعات مفتوحة وقد شجعني هذا على المضي قدما،حيث لا يتطلب ذلك خروجي من المنزل ومواجهة الأخطار والازدحامات، وهو ما أقنع والدي بالموافقة، فوجدت في هذه الدراسة ضالتي بدلا من انتظار تحسن الأوضاع الأمنية التي لم يكن احد في حينها يعرف متى ستنتهي".

بينما حدثنا سرمد خالد طالب الماجستير في سانت كليمنتس قائلا « بسب عدم قبول الجامعات الحكومية للكثير من الطلاب المقدمين للدراسات العليا واقتصارها على طلبة لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، اضطررت للانضمام الى جامعة (سانت كلمنتس) التي أعطتني هذه الفرصة».

وعلى الرغم من الرسوم الدراسية والتي تبلغ ٣٥٠٠ دولار التي يدفعها إلا أن سرمد يجدها بسيطة لأنها تلبي طموحه.

فيما يستغرب احمد ابراهيم الطالب في الجامعة الهولندية من قرارات وزارة التعليم العالي ويعتقد بانها تناقض نفسها-على حد تعبيره- "فمن جهة لا تعترف بالجامعات المفتوحة لكنها من جهة أخرى تغض الطرف عن ادارة بعض من أساتذة التعليم العالي عددا من هذه الجامعات".

والطامة الكبرى على حد وصف احمد،"أننا أجرينا الامتحانات بجميع المواسم الامتحانية في مؤسسات وزارة التعليم العالي وبإشراف أساتذتها وعلى مستوى دكتوراه وبرفسور وإذا كان السبب أنها جامعة أجنبية فأن قانون الاستثمار يعطيها الفرصة وحسب شروط التعليم العالي".

نظام متبع في كل دول العالم

الاكاديمي والتدريسي حيدر ياسر في الجامعة التكنلوجية يقول ان السبب عدم حصول الطلبة الذين سجلوا بهذه الجامعات على مقعد دراسي في الكلية التي يرغب بدراستها في الجامعات الحكومية وطبعا هذا يعود إلى (كلاسيكيات) الانسيابية التي ترمي بالطالب إلى حيث لا يرغب! كما ان البعض الآخر لا تتوفر لديه الإمكانية في التسجيل في جامعات أهلية. هذا على مستوى البكلوريوس.

أما على مستوى الدراسات العليا فأن الدراسة حاليا منحصرة في الجامعات الحكومية وفق شروط تعد قاسية نوعا ما لذلك فأن اندفاع الطلبة نحو التعليم عن بُعد يمثل رغبة حقيقية لإكمال دراستهم ولكن الضوابط التي تريدها وزارة التعليم العالي غير متوفرة بسبب عدم الاتصال الجدي بتلك الجامعات والعمل على تهيئة الشروط المطلوبة.

وأضاف" ان توسيع الدراسات العليا مطلب حيوي ولكن المشكلة بالملاك المؤهل لاسيما بالرتب العلمية التي تتطلبها هذه الدراسات كما ان قانون الخدمة الجامعية النافذ يحتاج الى تعديل بعد إحالة الأساتذة ممن هم في درجة أستاذ وأستاذ مساعد بخاصة من حملة الدكتوراه على التقاعد وحرمانهم من ممارسة التدريس والأشراف على الدراسات العليا في الجامعات الحكومية وهذا ما يحد من التوسع بالدراسات العليا وهذا غير مطبق بأي من الجامعات العالمية ومنها العربية ذات السمعة الرصينة".

بالمقابل تؤكد الاكاديمية هدى التدريسية في كلية الاعلام (جامعة بغداد) ان الجامعات المفتوحة نظام متبع في جميع دول العالم لكنها مازالت تجربة جديدة في العراق.

وتعتقد ان هذه الجامعات لم تصل بعد الى مستوى الجامعات الرسمية،وان الامر يحتاج الى وقت حتى تنظم وضعها الاداري وتطبق الشروط التي تطلبها وزارة التعليم.

ويوعز عدد من الأكاديميين إلى أن السبب الرئيسي في انتشار الجامعات المفتوحة هو الضوابط القديمة المعمول بها في الجامعات الحكومية في قبول طلاب الدراسات العليا من حيث العمر والمعدل والشروط الاخرى.

واشاروا الى امكانية استقطاب الطلبة للدراسة في الداخل من خلال فتح الجامعات بدلا من انفاق الطلاب لالاف الدولارات في الدراسة خارج البلاد.

كما ان الكثير من الأساتذة الجامعيين يعد مهمة وجود الجامعات التي تعتمد على الدراسة عن بعد لتقديم معلومات إضافية وتثقيفية وليس بالضرورة ان تكون الوزارة مرغمة على الاعتراف بها.

ويقترح بعض الأساتذة ، في حالة أعادت الجهات المعنية النظر في جدوى هذه الجامعات ولمعالجة هذه المشكلة، وضع آلية للدراسة عن بعد ، الية تتطلب عدة نقاط يذكر الدكتور المتقاعد عبد الوهاب حسن أهمها بالتنسيق بين الجامعة التي تعترف بالدراسة عن بعد وبين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يشمل وضع المناهج والمراجع وأسلوب التدريس عن بعد مع وضع شروط ميسرة للقبول وهذ الأمر معلوم لدى الجامعات المعنية وان تكون الدراسة عن بعد لدى جامعة رصينة وفقا لاختصاصات يحتاجها البلد ولتكن حاليا في مجال علوم الإدارة والمحاسبة والقانون واللغات مثلاًولتحقيق نتائج أفضل يمكن تطبيق الأسس التي يتبعها نظام امتحان (التوفل).

كذلك يمكن السماح للجامعات الأهلية بالاتصال بالجامعات الرصينة التي تمارس التدريس عن بعد وتنظيم العلاقة العلمية معها في كيفية الدراسة عن بعد وتنفيذ هذا المشروع لإتاحة الفرصة لكثير من الدارسين لتكملة دراستهم.

اكاديمون: التجربة مازالت جديدة في العراق وتحتاج الى تنظيم

لا يمكن المساومة

فيما كان عمار عبد الكريم ماجستير صيدلة (جامعة بغداد) يرفض رفضا تاما وجود مثل هكذا جامعات ويبرر رفضه بأن هذه الجامعات تعطي الشهادات مقابل مبالغ مادية وان الجامعة لا ترد اي شخص يحمل الأجور الدراسية بل ستعطيه الشهادة سواء كان يستحقها ام لا.

ويجد عمار بأن طلاب الدراسات العليا في الجامعات العراقية الحكومية يحملون الكتب والمصادر ويجوبون المكاتب بحثا عن العلم والمعرفة ويسهرون، والكثير منهم يتعرض للترقين حتى يستطيع الواحد منهم من الحصول في يوم من الايام على الشهادة العليا بينما هذه الجامعات تعطي الشهادة حتى دون ان يكون للطالب دوام ثابت.ويرى عمار انه ليس من العدالة والأنصاف بأن يتساوى مع هؤلاء.

لا يمكن الاعتراف بالجامعات المفتوحة

الدكتور أسامة مدير قسم التقويم العلمي في وزارة التعليم العالي يؤكد أن الوزارة لا تعترف بهكذا نوع من الدراسة لأن قوانين الوزارة واضحة ولان الشهادة التي تعترف يجب ان تكون عن طريق الدراسة المستمرة والكاملة وليس عن طريق المراسلة والانتساب ويجب ان تكون الشهادة من ضمن الجامعات الرصينة والمعترف بها في تلك الدولة ومعترفاً بها في منظمة اليونسكو. لكن ثقافة العراقيين تقوم على ان الشهادة للتعيين وللحصول على درجات وظيفية أعلى، فالوزارة تعتبر هذه الجامعات والشهادات (اسنادية) وتثقيفية وليست للوزارة اية نية في الاعتراف بها ما لم تتوفر فيها الشروط المطلوبة. كما ان ادعاء البعض من الجامعات بأنها مسجلة في اتحادات الجامعات العربية لا يعني الاعتراف بها لان التسجيل شيء والاعتراف شيء آخر. ويرى الدكتور أسامة بأن نظام البعثات الذي تنتهجه وزارة التعليم العالي يمكن ان يكون جزءا من الحل لتلبية طموح من يريد إكمال دراسته العليا، كما ان الدراسات العليا يجب ان تكون للمتميزين وليست بشكل عشوائي.

شهادات موثقة من الجامعات الأم

ويشتد الصراع بين المتحفظين على مثل هكذا نوع من الدراسة وبين الراغبين في الحصول على الشهادات العليا وقد تكون سياسة التعيينات طرفا آخر في تصعيد حدة الموضوع، فالكل طرف دوافعه وأسبابه فيما يصبو إليه.

مدير فرع الجامعة الأمريكية العربية في بغداد (علي الشمري) يقول بأن الجامعة الأمريكية هي جزء من الجامعة الأم التي تقع في شمال أمريكا وهي معترف بها من قبل ولاية (ديلاور) كما ان الخارجية الأمريكية تعترف بهذه الجامعة. وقد زودنا المدير بكتاب موقع من (هيلاري كلينتون) تؤيد ما ذهبت إليه ولاية (ديلاور) في اعترافها بهذه الجامعة التي تقع ضمن حدودها. كما زودنا المدير بكتاب من الاتحاد الدولي للجامعات يؤكد اعتراف الاتحاد بها..

الجامعة الأمريكية العربية بدأت العمل في بغداد سنة ٢٠٠٨ وتضم أقسام الإدارة والاقتصاد والقانون واللغة الانكليزية ويرغب القائمون عليها في افتتاح كلية للصيدلة في العام القادم، كما أنها تعتمد الدراسات الأولية والعليا ويمكن لخريجي مدارس الصناعة والتجارة إكمال الدراسة للحصول على شهادة البكالوريوس بعد ان يدخلوا في سنة تقويمية وان تكون دراستهم بعد ذلك قريبة من اختصاصاتهم في الإعدادية. كما يحصل الطالب ،بعد ان يدفع أجور ١٣٠٠ دولار للدراسات الأولية و ١٨٠٠ دولار للدراسات العليا شهادة معترفا بها من الجامعة الأم في أمريكا، كما ان الجامعة صريحة ولا تخدع الطلاب وهي تبلغهم قبل التسجيل بأن شهادة الجامعة غير معترف بها والجامعة لا تعدهم بالاعتراف ولكنها تسعى لذلك على حد قول مدير الفرع.

الوزارة وبعد أن هددت هذه الجامعات بالإغلاق بدأت بدورها في تغيير بعض نظمها، فالجامعة الأمريكية العربية بدأت تطبق نظام الدراسة المستمر ويكون للطالب في الدراسات الأولية دوام مستمر لمدة خمسة أيام في الأسبوع وطالب الماجستير ثلاثة أيام في الأسبوع، كما ان هناك شروطاً جديدة قد أضيفت بأن لايقل معدل الطالب المتقدم للحصول على شهادة الماجستير عن ٧٥٪ وعمره لا يزيد عن ٤٥ سنة، كما أنشأت الجامعة صفوفاً دراسية كثيرة ينتظم فيها مئات من الطلاب ومنهم الكثير من الشخصيات المهمة والمسؤولين على حد تعبير المدير. بالرغم من أننا لم نشاهد اي طالب ولا قاعة دراسية حيث التقينا المدير، وأكد لنا أن الطلاب لديهم امتحانات والقاعات الدراسية في مكان آخر!

موافقات رسمية

أما جامعة سانت كلمنتس فقد تأسست سنة ١٩٩٥ في الإقليم الأجنبي للمملكة المتحدة البريطانية كجامعة مستقلة ومسجلة في منظمة اليونسكو،و بدأت العمل في العراق سنة ٢٠٠٤ ودخلت رسميا ضمن مؤسسة الشارقة العالمية للدراسات الاكاديمية وسجلت في مسجل الشركات العراقي وحصلت على موافقة وزارة الداخلية وقد زودتنا الجامعة بكتاب من وزارة الداخلية يؤكد عدم ممانعة الوزارة في فتح مكاتب للجامعة في بغداد والمحافظات، واعطتنا الجامعة وثائق توضح اعترافات من هيئة اكسفورد وكمبرج بالجامعة.

يقول مدير العلاقات العامة الدكتور حسن الزبيدي بأن الجامعة بدأت عملها ضمن بناية جامعة بغداد في الجادرية وعقدت توأمة مع الجامعة المستنصرية وتم تسجيل عدد من الطلاب وفق المناهج العراقية وبأساتذة عراقيين وبكفاءات عالية وعقدت الجامعة اتفاقية مع جامعة بغداد لتنظيم عملها، وبسبب عدم وجود قانون عراقي ينظم او يسند وجود مثل هكذا نوع من الدراسة اضطررنا إلى الخروج من بناية جامعة بغداد الى بناية اخرى، وعقدنا اتفاقيات مع كلية دجلة الأهلية لتنظيم الامتحانات معهم وكذلك مع كلية بغداد الأهلية للعلوم الاقتصادية وبأشراف عميد كلية بغداد الأهلية.

كما أوضح المشرف العام في العراق على جامعة سانت كلمنتس محمد ابو جناح أن الجامعة قد واكبت ضوابط وزارة التعليم العالي من خلال اعتماد شروط المعدل للدراسات العليا لكن باستثناء شرط العمر لأننا نريد ان نجعل للفئات العمرية الكبيرة فرصة في أكمال دراستهم بعد ان فقدوها في الجامعات الحكومية، ويؤكد بأن هناك الكثير من الاطاريح التي رفضت ورقنت قيود بعض الطلاب لأنهم لم يلتزموا بضوابط الجامعة ما يدل على ان الجامعة لها تعليمات صارمة!.

وعن رغبة الوزارة في اغلاق هذه الجامعات رفض الدكتور حسن الزبيدي هذه الفكرة واعترض على عدم شرعيتها بأن لا وجود لقانون يمنع في العراق أنشاء جامعة، وأكد أنهم على أتم الاستعداد لتقبل كل الشروط من الوزارة كما انهم مستعدون الى ان تقوم الوزارة بالإشراف على الاطاريح التي تعد من قبل الدارسين في جامعة سانت كلمنتس حتى تكون ضمن شروطها.

مطالبات مشروعة

كما اعترض عزيز عبد الله وهو في العقد الخمسين من عمره و احد طلبة الدكتوراه في العلوم السياسية في جامعة سانت كلمنتس على قرار وزارة التعليم مبررا رفضه بأن الجامعة تعتمد القياسات العالمية والمناهج المتطورة كما يحق للعراقي ان يكمل دراسته بغض النظر عن العمر، كما اشار عن رغبة طلاب سانت كلمنتس في اقامة تظاهرة شعبية مطالبين الجهات المعنية الوقوف الى جانب رغبتهم الشرعية بالحصول على الشهادات العلمية.

والجدير بالذكر كان قد طالب مكتب "الجامعة الهولندية الحرة" مكتب واسط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في وقت سابق بالتحرك السريع نحو سن تشريعات تسمح للوزارة الاعتراف بالجامعات المفتوحة في العراق.

وفي تصريحات صحفية اكد مكتب الجامعة الهولندية الحرة في المحافظة ان هناك ضرورة لقيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإصدار تشريعات تسمح لها الاعتراف بالجامعات المفتوحة التي افتتحت لها فروع في بغداد والمحافظات،وان وزارة التعليم العالي تستند الى قانون يعود تاريخ إصداره الى عام ١٩٧٦ يمنع قيام جامعات أجنبية افتتاح فروع لها في العراق وقبول طلاب عراقيين فيها لإغراض التعليم المفتوح او التعلم عن بعد بالنظر لسياسة النظام السابق أحادية الجانب،وان نظام التعليم المفتوح يعود تاريخ اعتماده في العالم الى الستينات من القرن الماضي.

طلاب: شروط وزارة التعليم القاسية جعلتنا نفكر بالدراسة عن بعد

نقاش حول الجامعات المفتوحة